سجلات المحاكم الشرعية

كمصدر أساسى لتاريخ العرب فى العصر العثمانى

بقلم الأستاذ عبد الودود يوسف

ماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس

تتمتع سجلات المحاكم الشرعية بأهمية بالغة من الوجهة التاريخية ، لأنها تشكل أصولا ومصادر كبيرة الأهمية ، ودقيقة ، ومفصلة إلى حد كبير ، ثم هى فوق ذلك صادقة لا يعتريها الشك .

ولابد لنا للتدليل على كل ذلك من أن نلقى بعض الضوء ، ونعالج باختصار بعض ملامح الحكم العثمانى ، وطريقته فى تسيير أمور الدولة والشعب .

حين تم الفتح العثمانى للبلاد العربية ، أخذ العثمانيون ينظمون المقاطعات الجديدة ، وفق أسس نظامهم الخاص ، وكانت الفكرة التى تحركهم أن عليهم أن يقدموا للشعوب التى حكموها الحماية الكافية ، مقابل مصلحة محددة يحصلون عليها من هذه الشعوب .

ومن أجل تحديد هذه المصلحة قاموا بمسح شامل لكل شىء فى البلاد التى دخلت فى امبراطوريتهم ، ليفرضوا عليها الرسوم اللازمة ، ويحددوا المنافع التى يمكنهم أن يجنوها منها لصالح الدولة كلها .

ففي الريف :

١ — مسحوا الأراضي ، وحددوا ملكيتها ، وقسموها إلى أراضي وقف ، وملك ، ووجدوا أراضي لا مالك لها فقسموها إلى قسمين ، أراضي تجبى مواردها الدولة مباشرة ، والحقوها بمؤسسة الخواص السلطانية الشريفة ، وأراضي منحوا مواردها لجند الإقطاع الذين حددوا لهم نظاماً متشعباً ، وجعلوا هؤلاء الجند جزء من الحماية التي قدموها للشعوب الإسلامية .

٢ — ثم أحصوا الفلاحين في كل قرية ، وقسموهم إلى قسمين ، فقراء لا يملكون ، وآخرون يملكون ، وميزوا بين المالكين المتزوجين والمالكين غير المتزوجين ، وحددوا أراضي كل منهم . كما أحصوا الفلاحين الذميين (من نصارى ويهود) .

٣ — ثم أحصوا دور الفلاحين في القرية .

٤ — كما أحصوا أشجار القرية . وخصصوا لكل نوع منها رسماً ، كما حددوا الأراضي التي تزرع بأنواع الخضر .

٥ — وأحصوا الحيوانات بأنواعها في كل قرية ، كالمجل ، والجاموس ، والغنم ، والماعز ، وخلايا النحل . . إلخ .

٦ — وأحصوا دور الصناعة كالمعاصر والمصانع والطواحن والمسالخ ومعامل الغزل . . إلخ . .

٧ — وأحصوا أخيراً حوانيت أسواق القرية كلها .

وفرضوا على كل شيء أحصوه رسماً يتناسب معه ، فعلى الفلاح الأعزب رسم

البناك ، وعلى المتزوج رسم الجفت ، وعلى الدور (الخانات) رسم باد الهوا والنزول وعلى الأشجار رسم عداد الكروم ، وخراج التين ، والزيتون ، والبطيخ ، والعجور ، والجيس (البطيخ الأحمر) ، وعلى الخضر عداد الباذنجان ، وعلى الحيوانات رسم العجل والجاموس والماعز وعداد النحل ، وعلى الأسواق باج بازار القرية ، وعلى المعامل رسوم المعاصر والمصانع أو الطواحين والمسالخ . . . إلخ . .

وسجلوا ذلك كله فى سجلات السلطان فى مركز السلطنة ، ونسخوا منه نسخاً أودعوها فى محكمة حماة لدى القاضى .

وفى المدينة :

١ — أحصوا الدور فى كل زقاق وحى ، وأحصوا سكانها .

٢ — وأحصوا الأسواق ودكاكينها ودور التجارة والصناعة وحدود وامالكيها .

٣ — وأحصوا السلع المنتجة فى كل الميادين .

٤ — وأحصوا فى بساتين المدينة كل الجوانب التى أحصوها فى القرية .

وفرضوا على كل جانب من هذه القطاعات رسمه .

ثم قامت الدولة بحصر جميع أنواع الجرائم والمخالفات التى يمكن أن تقع ، وحددت لكل منها رسمه ، أو غرامته .

وسجلت تفاصيل ذلك كله ، فى كل لواء من ألوية الدولة العثمانية ، فى السجل السلطانى ، كما سجلت صورة عنه فى سجل المحكمة الشرعية فى اللواء .

وبعد هذه الدراسة الشاملة الدقيقة ، حددت الدور وبالضبط ما يمكن أن تجنيه من هذا اللواء أو ذلك ، من فوائد لصالح كامل الدولة العثمانية .

ففى لواء حماة مثلاً ، رأت الدولة أن من الممكن أن تجنى منه الفوائد التالية :

١ — وجدت فى اللواء صناعات نادرة ، حربية ومدنية ، ومهارات يمكن أن تستفيد منها على مستوى بلاد الدولة كلها ، فرأت فيه صناعة ناشطة للبارود ، فأسست فى اللواء معملا كبيراً لصناعته ، حشدت فيه مجموعة من مهرة صنـــاعه ، ووظفتهم للعمل فيه ، وسمت باستمرار للحفاظ عليه ، وعلى إنتاجه ، وحددت لهذا المعمل كمية من البارود يجب أن ينتجها كل عام ، وكفلت هى تصريفها بتوزيعهـــا على القلاع الهـامة القريبة من اللواء ، كقلعة حلب ، وطرابلس ، وسلمية ، وأرواد ، فضـلا عن قلعة حماة .

كما وجدت أن مهارات البناء والتجارة واضحـة فى لواء حمـاة ، فاستخدمت طوائف النجارين والبنائين فى بناء قلاعها وخاناتها ، وترميمها ، وأى بنـاء آخر تحتاج إليه . فقد أخذت من هؤلاء أناساً إلى أرض روم ، والسخنة ، وسلمية ليبنوا لهـا قلاعاً فيها ، كما بنت بهم مجموعة من الطواحين والحمامات والنواعير والأسواق والخانات فى حماة ، واستمثرت ذلك كله لصالح مؤسسة الخواص السلطانية الشريفة .

٢ — رأت فى البلاد مصدراً مهماً من مصادر الحنطة والشعير والطحين بصورة خاصة ، والمنتجات الزراعية بصورة عامة . فجبت الرسوم من اللواء على شكل غلال فرضت على دافعيها أن يحملوها إلى أرض روم .

٣ — استفادت من موقع حماة فجعلت فيهـا مركزاً هاماً من مراكز البريد ، لتوسطه ما بين ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، فأنشأت فيه محطة بريد وضعت فيها فى بادىء الأمر أربعة خيول ، وكلفت ستين رجلا للاعتناء بها ، وأعفتهم مقابل ذلك من جميع الرسوم المترتبة على أمثالهم من الرعية . وقد تطور مركز البريد هذا حتى أصبح يحوى ستين رأس خيل فى القرن الثامن عشر .

٤ — حولت كل وادي العاصي الخصيب في اللواء إلى إقطاع خاص بالدولة ، سمته الخواص السلطانية الشريفة ، وأضافت إليه مجموعة كبيرة من دور الصناعة ، والرسوم التي كانت تجبيها من كامل اللواء مما هيأ لها مورداً مالياً هاماً ودائماً .

٥ — حولت بعض موارد اللواء إلى إقطاعات منحت مواردها إلى جند الإقطاع الذين كانوا يشكلون جيشاً معبئاً ومستعداً للعمل في كل وقت ، فوق أنه جهاز إداري يدير اللواء ، ويضمن تنفيذ قوانين الدولة ، ويحمي مؤسساتها ، كما يضمن ولاء اللواء للدولة :

٦ — ولم تكتف بذلك فحسب ، بل استفادت حتى من وجود حركة صوفية ناشطة وكبيرة في حماة وهي الطريقة القادرية الكيلانية ، لتدعيم هيبة السلطان وشعبيته ، وخاصة في أواخر القرن السادس عشر ، فأرسلت المراسيم المستمرة طالبة من أبناء هذه الطريقة الدعاء للسلطان بالنصر ودوام العز والشوكة ، كما أرسلت المراسيم المتتالية بإعفاء مديري الطرق الصوفية من كل الرسوم .

وبعد أن فعلت ذلك ، حددت الدولة العثمانية الجهاز الإداري الذي يجب تواجده في كل لواء ، فأقامت جهازين :

جهاز يشرف على الأمن وينفذ القانون برئاسة أمير اللواء .

وجهاز يحقق العدل برئاسة القاضي .

وضماناً لعدم ظلم الرعية ، قامت الدولة بمنح الصلاحيات لكل من هذين الجهازين في حدود قانون دقيق ومفصل ، ويعرف فيه للمواطن حقه وواجبه ، وعندما كانت تحدث تجاوزات للقانون ضد المواطن أو ضد رجل الإدارة . فإن القاضي كان يعمل في ذلك اعتماداً على اللوائح التي نظمتها الدولة بكل دقة وتفصيل .

وقد أدرجت هذه اللوائح والقوانين أيضاً فى سجلات المحكمة الشرعية بحماة .

ثم إن الدولة أعطت القضاء بصفته المرجع القانونى ، والمشرف على تحقيق العدل أعطته سلطات واسعة لا حدود لها .

فكل رجل إدارة لا يستطيع أن يمارس مهامه المحددة له إلا إذا أثبت لدى القاضى صحة تعيينه ، وسجل براءة تعيينه فى سجل المحكمة ، ووقع القاضى على صحة البراءة ، وأمر بتنفيذها . وبالتالى فإن كل تعيينات الإدارة الصادرة من أية جهة من جهات الدولة مسجلة فى سجل المحكمة الشرعية .

وحين تمنح الدولة حقاً من الحقوق لادارى ما على مجموعة من المواطنين ، فإن وثيقة منحه هذه الحقوق تحوى تفصيلا دقيقاً جداً لهذه الحقوق ، بحيث أنها لا تتيح له أن يتجاوزها زيادة أو نقصاناً ، ومثال ذلك براءة التيمارى ، أى جندى الاقطاع ، فهو يمنح مجموعة من الرسوم التى فرضتها الدولة على مزرعة أو جزء من قرية أو مجموعة من القرى تحدد بالضبط وبكل دقة . فله مثلا فى القرية الفلانية حصة من رسومها قدرها ألف درهم منها ثلاثمائة تؤخذ من المحاصيل الشتوية والصيفية ، المفروضة على عشرة أفدنة . ومائة تؤخذ من رسوم أشجار الزيتون . ومائتان من مصبغة القرية ، ومائة من رسوم الزواج ، وثلاثمائة من رسوم العسل والجاموس وعداد الماعز وكواير النحل . . . الخ . .

كما تحدد الدولة فى قوانينها الدقيقة نسبة المحصول الذى يجنيه جندى الاقطاع من المحاصيل . وعندما يمنح جندى الإقطاع هذه الحقوق ، فإنها لا تمنح له إلا إذا سجل براءة منحه إياها لدى القاضى بتمامها ، لحل كل نزاع يمكن أن يقع بينه وبين الفلاحين ، إن حدث وتعدى أحد الجانبين على صاحبه وتجاوز حدوده المرسومة له .

ثم إن الدولة فوق ذلك كله تدخلت فى كل صغيرة وكبيرة من حياة الناس فوافقت على تنظيمات المجتمع والاقتصاد ، ومنحتها قوة القانون ، وعاقبت من يخالفها.

فقد نظم الناس أنفسهم ، مثلا ، فى تجمعات متكافلة متراصة ، فى الزقاق ، والحى والحرفة ، أو الطائفة ، والصنف ، والسوق ،والقرية ، والطائفة الدينية لغير المسلمين .

أما فى الزقاق أو الحى فقد اختار الناس باتفاقهم جميعاً « شيخاً » لهم مهمته أن يكون صلة الوصل ما بينهم ، وبين السلطات الحاكمة .

واختاروا لكل زقاق حارساً يحرسه ليلا سموه « الحواط » واختاروا لهم « منبهاً » ينبههم إذا دهمهم غريب أو لص .

وكان همهم فى الزقاق أو الحى إلا تتدخل السلطات فى شؤنهم فهم :

— يحلون مشاكلهم عن طريق شيخهم .

— ويتحملون متكافلين كل الرسوم والغرامات التى تطلبها الدولة منهم .

ويطردون كل من لايرضون عنه من بينهم « لخوفهم من ضرر الحكام » ويخبرون السلطات بكل مايقع من انحرافات من بعضهم ، هذه الانحرافات التى لايستطيعون حلها عن طريق شيخهم ، حتى لا يؤاخذ الزقاق كله بجزيرة المخالف .

— ويبنون مؤسساتهم الضرورية للحى ، كالمسجد ، والزاوية ، والحمام ، وحوض الماء ، والمدرسة ، والناعورة ، والطاحون ، . . إلخ . . حتى يمارسوا حياتهم الدينية والدنيوية على السواء بكل راحة ويسر ، « وحتى لا تبتعد النساء عن بيوتهن فيطمع الذى فى قلبه مرض » .

— ويبلطون زقاقهم ويعتنون بنظافته .

— ولا يرضون بسكنى الغريب بينهم إلا إذا اتفقوا جميعاً على أنه « خلوق وطيب » ويتحمل معهم جميع ماتطلبه الدولة منهم ، ويتعهد بألا يقوم بأعمال تخالف أوامر الدولة ونظمها .

وكانت الدولة تتدخل فى هذا التنظيم ، لتوافق على كل مافيه ، فتصدر الأوامر بتسمية الشيخ الذى اختاره الحى ، وترعى المؤسسات الاجتماعية التى تبنى ، وتلاحق كل مخالف لما أتفق عليه أهل الزقاق والحى .

أما فى الطائفة والسوق والصنف :

فقد اجتمع أبناء الحرفة الواحدة ، ونظموا أنفسهم بشكل دقيق ليضمنوا تماسكهم وجودة السلع التى ينتجونها ، وعدم تدخل الدولة فى صفوفهم ، وتساويهم فى الربح والخسارة ، من أجل ذلك كله فعلوا ما يلى :

— جعلوا لرجال المهنة درجات (المبتدىء والصانع والمعلم) يترقى العضو من درجة إلى أخرى وفق شروط معينة ، ليتقن المتمهن مهنته ، وليتعرف على كل علاقات الطائفة الداخلية والخارجية ، ولتسهل مراقبته ومعرفة أخلاقه .

— وينتخب المعلمون والصناع من بينهم شيخ الحرفة الذى هو صلة الوصل ما بينهم وبين الحكام ، وليشرف على قضايا الطائفة الحرفية ، الداخلية ، وليسهر على على تنفيذ ما اتفق عليه أبناء طائفته بين بعضهم ، ومع الطوائف الحرفية الأخرى .

— وتعهدت كل طائفة حرفية باسم شيخها ومعلميها أن تنتج من السلع مايكفى لحاجة السوق ، ويسد حاجة الحكام .

— ويتوازع أبناء الحرفة متكافلين جميع الرسوم التى تطلبها السلطة ، ويتساوون فى كل أنواع الربح والخسارة .

— ونظموا حراسة سوقهم باستئجار حارس له ، أو بقيامهم هم أنفسهم بالحراسة وبشكل دورى .

وقد تدخلت الدولة لتصدر الأوامر الشريفة بتسمية الشيوخ ، والموافقة على الاتفاقات وملاحقة المخالفين ،

أما فى القرية :

فقد نظم أبناؤها أنفسهم على شاكلة الحى ، واختاروا لهم شيخاً أو أكثر ، ونظموا أعمال الفلاحة والحصاد والدراس بينهم ، وتكافلوا وتضامنوا فى السراء والضراء ، وعينوا لهم كاتباً لتسجيل الرسوم المجباة ، ولتوزيع الغلال على أصحابها ، كما نظموا حراسة القرية وحمايتها .

وفى مجال الخدمات العامة واليومية : فإن المجتمع كان يؤمنها عن طريق الأوقاف التى كان يتبرع بها الناس أنفسهم ، والتى عن طريقها كانت تبنى المؤسسات الضرورية للمجتمع ، ومن هذه التبرعات يجرى ضمان استمرار هذه المؤسسات وتمويلها ، فقد بنى الناس المدرسة والمسجد والحمام والبيمارستان (المشفى) وحوض الماء العام ، والناعورة ، والزاوية والخانقاه ، والرباط ، والتكية ، والخان ، والسوق ، والشارع المرصوف ، ، والجسر ، والسور ، والطاحون ، وغيرها من الأبنية التى يحتاجها الناس ، ثم رصدت لهذه المبانى الموارد اللازمة من أراضى زراعية ودور حوانيت وخانات وغيرها لتضمن استمرار كل بناء فى آداء مهمته ، ولزيادة أقسام فيه إن احتاج الأمر إلى ذلك .

كانت الدولة تتدخل فقط من أجل تنفيذ شروط الواقف ، وتعيين الموظفين المشرفين على الوقف ، كما تشرف على حسن الاستفادة منها .

كانت كل هذه الجوانب الاجتماعية لا تعطى صفة الشرعية إلا إذا وافق القاضى عليها ، وسجل وقائعها فى سجلاته ، ومنح أصحابها وثائق « تمسكات » هى دليلهم حين يختلفون ، ولدى البينة بأيديهم حين يتقاضون فلا يمكن أن يجرى إتفاق، فى السوق ، أو فى الحى ، أو القرية ، إلا ويسجل لدى القاضى . ثم إن المؤسسات الوقفية تحتاج إلى تسجيل كل أصولها النظرية لدى القاضى من أجل ضمان استمرارها والحفاظ على شروط واقفها ، وإن كل موظفيها يعينون من قبل السلطان نفسه ، كما أن أعمال حساباتها فى نهاية كل عام تعرض على القاضى لتصديقها ، بعد تسجيلها لديه، وكل عمل يجرى فى مبانى الأوقاف يسجل فى سجلات المحكمة لدى القاضى أولا ثم ينفذ .

وفوق ذلك كله فإن سجلات القاضى كانت تحوى كل حدث يجد فى اللواء ، كحدوث غزو ، أو كارثة طبيعية ، (سيل أو زلزال) . أو خصومات داخلية أو حرائق ، أو أعمال خراب عام ..

كل ذلك زيادة عن القضايا المحكمية العادية التى كانت تحدث بين الناس مثل قضايا زواجهم وطلاقهم ووصاياهم واختلافاتهم وبيوعهم وعقودهم .. الخ ... كلها كانت تسجل فى سجلات المحاكم هذه السجلات التى مقسومة إلى قسمين : قسم تدرج به قضايا الناس ومشاكلهم ويسمى بالسجل العام ، أو سجل العامة ، وقسم تذكر فيه قضايا الادارة وما يتعلق بها ويسمى السجل الخاص .

من كل ما سبق تعرف مدى الأهمية البالغة التى تتمتع بها سجلات المحاكم الشرعيه كمصدر أساس لتاريخ العرب الحديث والتاريخ العثمانى .

وإذا عرفنا أن على القاضى أن يحافظ على السجلات ، ويحرص عليها لأن فيها كل ما ينظم حياة الناس ، وأسس وثائقهم ومعاشهم ، عرفنا أن معظم سجلات المحاكم الشرعية يجب أن تصل إلينا سالمة .

وإذ أضفنا إلى ذلك أيضاً أن الدولة العثمانية كانت تتألف من مجموعة ولايات ، كل ولاية تتألف من مجموعة ألوية ، وكل لواء من مجموعة أقضية نسبة إلى القاضى ، وأن كل قضاء فيه محكمة شرعية وقاضى وله نوابه فى كل ناحية من نواحى القضاء، عرفنا أن تاريخ الدولة العثمانية كله ،ومنه تاريخ الولايات العربية ، محفوظ فى هذه السجلات فى كل صغيرة وكبيرة منه ولم يبق لمعرفته إلا استنفار الباحثين فى كل مدينة صغيرة لاخراج هذا التاريخ المفضل الأصيل لكل صفة ، والذى لا يزال دفين بطون سجلات المحاكم الشرعية (١)

---

١ — وقد بدأت فعلا بدراسة سجلات محكمة حماة ، وقدمت مجموعة دراسات عن لواء حماة منها دراسة عن «لواء حماة فى القرن السادس عشر» قدمتها كأطروحة للماجستير فى جامعة عين شمس وتحت إشراف استاذى الدكتور أحمد عزت عبدالكريم . كما درست «لواء حماة فى القرن الثامن عشر» وقدمت لمجلة الحوليات الأثرية العربية السورية مجموعة دراسات صغيرة عن : «ارتباط لواء حماة بمقاومة حملة نابليون بونابرت على مصر وسورية» و «صناعة البارود فى حماة فى القرن السادس عشر» و «طوائف الحرف والأصناف فى حماة فى القرن السادس عشر» . وغيرها ، نشرت فى الاعداد (١٦ – ١٧ – ١٨ – ١٩) من هذه المجلة ، كل ذلك لأشق طريقاً عملية أمام السادة الباحثين ، ولأبين بالدليل أهمية هذه المجلات :وقد أستفدت فى كتابة هذا المقال من خاتمة أطروحتى «حماة فى القرن السادس عشر» ، ص ٢٧٠ — ٢٨٠ .